الى السبق الباقي ويمكن ان يجاب عنه بان المتبادر من قولنا اسناد كان
مع بطلب الحقيقة هو ان تلك الحقيقة موجودة فلا ينبغي ان يقتصر عليه
في تفسير التاول وتعدد المشتبه **قوله** وحاصله ان نصب قرينة
اشارة الى ان نصب القرينة ليس معنى التاول ظاهرًا لانه يطلب الحقيقة
الا الموضع كما ذكره وهو ليس غير نصبها لكن يطلبها بعد الاسناد الى ملابس
غير ما هو له ليس الا بنصب قرينة مانعة عن ارادتها اما اولا
فلانك اذا قلت جرى النهر واردت اثبات الجري له حقيقة يصدق
عليه انه اسناد الى غير ما هو له بتاول لان قرينة المجاز منصوبة وهي استحالة
قيام الجريان بالنهر مع انه حقيقة **واجيب بان المراد نصب**
القرينة ملاحظة ولا نسلم ان المراد على ما يفهم من لفظ نصب حيث لم
يقل انتصاب ومن قولهم انه لا يحمل نحو قوله اشاب الصغير البيت على المجاز
ما لم يعلم [illegible] مع انه مستحيل عقلا كون ما هو له حقيقة هو كر الغداة
ومر العشي بالنظر الصحيح وهذا منقوض في المثال المذكور واما ثانيا
فلانه اذا حمل التاول على نصب القرينة لم يكن في قوله فيما بعد [illegible]
معتد بها **واجيب بان ذكر ذلك فيما بعد**
توطئة لتقسيم القرينة الى لفظية وغيرها واما بالتاول فلا يصح القرينة
انما يحتاج اليه من جهة المخاطب لئلا يلتبس المقصود بالكلام عليه والتاول
انما يحتاج اليه لتصحيح اصل الكلام وكونه جاريًا على القوانين فكيف يكون
احدهما حاصل الاخر **واجيب بان علماء هذا الفن صرحوا**
بان وجود القرينة جزء مفهوم المجاز اللغوي وان كان شرطا عند
الاصوليين فالظاهر ان الامر كذلك في المجاز العقلي فيجب ان يحمل التاول
على نصب القرينة في الوصل الذي ذكره ولا يقدح هذا كون القرينة لاجله

فهم

فهم المخاطب ولو قيل بتقدير مضاف محذوف اي بعلاقة ما ولا يدفع
للاول والثالث انسياقًا ظاهرًا اولا يبقى بعد **قوله** اي للفعل يعني
او معناه كما في عيشه راضية وانما ترك ذكره اكتفاء بالاصل الذي هو
الفعل **قوله** اشارة الى تفصيل تحقيق للتعبير وذلك لما فيه من
الايضاح ما اجمله قوله ما هو له في تعريف الحقيقة وملابس غير ما هو له
في تعريف المجاز **قوله** والمصدر في الملابسة بين الفعل والمصدر
الذي هو الفعل الحقيقي هنا فانه لا تغاير بين الملابس والملابس
في نحو جد جده اذ الملابس في الحقيقة انما هو المصدر الذي هو الفعل
الحقيقي على انه قد يكون الملابس للمصدر مصدرًا ايضا من حيث الصدور
الا ان **يقال التغاير حاصل** بان الملابس هو مطلق المصدر
والملابس هو المصدر المضاف او يحمل فيكون مدلول المصدر جزءًا من
مدلول المصدر الذي هو مدلول الفعل ويلزم ان لا يصح نحو جد جده على
انه من المجاز فتامل **قوله** ونحوهما كالتمييز **قوله** لان الفعل لا يسند اليها
وذلك لان المفعول معه مثلا هو المذكور بعد الواو بمعنى مع فبعد اسناد
الفعل اليه لا يسمى مفعولا معه لعدم بقاء هذا المعنى واما المفعول به فليس
الا ما وقع عليه فعل الفاعل وبعد اسناد الفعل اليه لا يتغير هذا المعنى
اصلا وانما يتغير نصبه وهو ليس بماخوذ في مفهومه فيه تامل
وهو انه وان لم يتغير واما المنصوب بناء على انه حكم ثبت للمفعول
لكنهم قد اخذوا في تعريفه ما يستلزم كونه منصوبًا ويخرج
ما لم يسم فاعله قالوا المراد بفعل الفاعل فعل اعتبر اسناده
الى ما هو فاعل حقيقة او حكما فيخرج به مثل زيد في ضرب زيد
على صيغة المجهول فانه لم يعتبر اسناده الى فاعله هذا كلامهم

ما علم ان لفظ او معناه عن موجود وهو موجود في الشرح [illegible]

Copyright © King Saud University